العدد (2213) السنة التاسعة - السبت (6) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وقفة

حشود محبة "المدى"

■ عالية طالب

ودعت ثماني سنوات وخطت نحو التاسعة في احتفالية عجيبة كانت كأنها بوتقة المجتمع العراقي وأطيافه وأحزابه وتكتلاته ومذاهبه وقومياته ونسائه ورجاله وشبابه وشاباته، احتفالية الخطوة التاسعة ستدخل بثبات وقوة ومهنية واحترافية ووطنية وانتماء ترجمتها "حشود" المحبة التي توافدت على المكان بلا انقطاع حتى بعد انتهاء مائدة الإفطار العامرة بساعة وساعتين، مراسم قلوب عراقية أصيلة تعرف معنى أن تلم شملها مؤسسة تحفظ كيان الحريات وحرية التعبير ومفهوم الحقوق المدنية وصون الدستور، كنت أرقب السياسي وهو جالس مع الأديب والإعلامي وهما يناقشان أهمية وجود الإعلام النزيه عن التحزب والانحياز والسكوت عن الحق ويشيدان بالمدى، وكنت اسمع "عضو البرلمان وهو يحادث عضوا آخر ممن يشتد خلافهما في أروقة قبة البرلمان على واقع العملية السياسية ومناصبها ومسؤوليات إدارة دولتها، لكنهما في احتفالية "المدى" كانا لا يختلفان في الهدف ويناقشان التفاصيل المؤدية إلى النجاح والتميز ومفهوم المواطنة والمدافعين عنها كما فعلت "المدى" ببراعة المحب لوطنه وسيادته.

المح الفنان المسرحي يجالس الأكاديمي المختص ويتفقان على مشاريع لا حصر لنجاحها وإبداعها وكما فعلت "المدى" باحتضان مبدعي عراقنا بلا استثناء وقدمت لهم مكانها في شارع المتنبي ليحتفي بهم وأسابيعها الثقافية وصفحاتها الإعلامية ومطبوعاتها المتميزة ودوراتها التأهيلية والتدريبية ومعارضها الدائمة للكتاب وقوائمها الدورية للدعم المادي والإعلامي للمشاريع المتميزة.

زخرت الاحتفالية بحضور الشباب "شباب نصب الحرية" وتظاهرات إقرار الحريات وتكريسها، وحمل عنوان احتفالية المدى لفظة الشباب تأكيدا لأهمية دورهم في قيادة مستقبل العراق المرتقب بإبهاره على أيديهم، عزفت السيمفونية التي جاءت من إقليم كردستان برعاية كريمة من زوجة رئيس الجمهورية، السيدة التي تعرف كيف تؤازر الإبداع جيدا ببراعة المبدع، جاءت الفرقة بشاباتها وشبابها وقائدها المتميز فأبهرت الحضور وألهبت تصفيقهم وكانت ترجمة لرهافة الأذن الموسيقية العراقية وحبها للفن الراقي الأصيل، كل فعاليات الحفل قادها الشباب من فن تشكيلي إلى الغناء إلى العزف إلى الموسيقى إلى الفلم الوثائقي والى..وإلى.. وما أكثر ما زخرت به الفقرات من إبداع.

هذا "الحشد" الرائع المنتمي إلى الكلمة الصادقة والمخلصة حقق في هذا الزمن الصعب الذي يعيشه العراق نجاحا يحسب للعراقي الصعب الذي لا يعطي ثقته بسهوله للآخرين، ولا يلتفت إلا بعد قناعة ثابتة بمن يستحق الالتفات حوله، ويترجم امتنانه لمن يقدم له المصداقية والشفافية والبرهان يترجمه مواقف تضامن وتواصل وعرفان ومحبة، وهو ما اتضح في الاحتفالية التي كانت بوتقة عراقية خالصة من برلمانيين وسياسيين ورجال إعلام وأدباء وفنانين وأكاديميين ورؤساء منظمات ورجال قانون وقضاء وطلاب ودارسين وهم من خصتهم المدى برعايتها وتكفلت بمصاريف دراستهم الجامعية لتقدم مساهمتها في رعاية الشباب الذين يستحقون كل اهتمام.

السنة التاسعة بدأ "مداها" ومؤكد ستشهد السنة العاشرة حشدا اكبر يؤمن إن المدى المفتوح لكل الآفاق هو الباقي والراسخ والثابت في إعلام يكرس مواثيق الشرف ومبادئه المهنية الحقة ويعمل من اجل عراق يضم الجميع بلا استثناء ولا يقصي أحداً من مشهده الذي يعرف القاصي والداني براعته الفكرية والإبداعية الخلاقة دائما.

الكتل تشيد بموقف طالباني

سياسيون لـ"المدى": الابتعاد عن لغة التخوين الطريق الأقرب لحل الخلافات

بغداد / احمد الموسوي

اجمع نواب على أن موقف رئيس الجمهورية جلال طالباني من التصريحات الاتهامية بين الأطراف السياسية والتي يتم الإدلاء بها على وسائل الإعلام جاء ليضع حداً لها.

فيما وصف بعضهم طبيعة الحوار السياسي السائدة أنها تسهم برفع التوتر في الشارع العراقي.

النائبة عن ائتلاف العراقية شددت على أن تصريحات طالباني لم تأت من فراغ، وقالت "إن حصيلة العمل السياسي مليئة بالمهاترات والاتهامات، موضحة "أن تاريخ العمل السياسي يزخر بمثل هذه المهاترات، ومن غير المعقول أن تصب هذه الاتهامات بين الأطراف السياسية في مصلحة المواطن واستقرار الشارع".

ونوهت الجبوري في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس إلى "أن تراشق الاتهامات بين الأطراف خلال وسائل الإعلام الصلة الأساسية بين المواطن والسياسيين، سيكون له التأثير السلبي الكبير على الشارع العراقي".

وأعربت الجبوري عن اعتقادها بأن "المواطن العراقي لن يذهب إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات القادمة بسبب عجز السياسيين عن تلبية احتياجاته واقتصار جزء كبير من نشاطهم السياسي على هذه المهاترات".

وترى الجبوري أن الأحزاب السياسية لا تزال في طور النمو، مشيرة إلى انه "نحن بحاجة إلى فترة من الزمن لكي تنضج العملية السياسية وبالتالي نضج الأحزاب في العراق".

ومن جهة أخرى اعتبر النائب عن ائتلاف دولة القانون علي الشلاه أن "رئيس الجمهورية جلال طالباني أراد أن يأخذ زمام المبادرة في وضع حد للغة الحوار المتدنية والتي يستخدمها بعض السياسيين".

وعن مدى تأثير لغة التخوين بين السياسيين هذه على الشارع العراق قال الشلاه "لا بد من أن يكون هناك تأثير كبير، فلكل طرف سياسي جمهوره، هذا الجمهور يتبنى وجهة نظر طرفه السياسي وأحيانا يؤمن بها، وبالتالي من الممكن أن يؤدي شد الوتر بين الأطراف السياسية إلى زيادة في نسبة التوتر بين المواطنين"، وتابع الشلاه "أنا قلت مرة في مجلس النواب إن لغة الحوار التي يستخدمها بعض السياسيين لا ترقى إلى أن تكون لغة حوار سياسي".وطالب النائب عن ائتلاف دولة القانون أن يكون هناك ميثاق شرف سياسي قائلا "نحن بحاجة أيضا إلى ميثاق خاص بالسياسيين وذلك للحفاظ على لغة الحوار السياسي من الانزلاق إلى منحدر الاتهامات والتخوين، ومن غير الصحي أن تستمر لغة التخوين بين السياسيين لما لها من تأثير سلبي يصل حتى إلى الطفل العراقي".وفي سياق متصل أكدت النائبة عن تحالف الكتل الكردستانية آلا طالباني في اتصال أجرته المدى أمس "إن رئيس الجمهورية متخوف من هذه المسألة لما لها من تأثير على سير العملية السياسية، فأحيانا كثيرة يتم الاتفاق على أمور معينة داخل الاجتماعات بين القادة السياسيين، إلا أنهم في الكثير من الأحيان يدلون بعد هذه الاجتماعات بتصريحات لا تمت بصلة إلى ما توصلت إليه هذه الاجتماعات".

وتابعت طالباني "يتبين من هذه التصريحات أن أصحابها لا يعرفون بحقيقة الواقع السياسي".

وبينت طالباني "أن بعض التصريحات تنم عن عدم شعور بالمسؤولية من قبل السياسي تجاه الشارع".وعرجت النائبة عن تحالف الكتل الكردستانية على "أن المسؤولين بحاجة للمزيد من المسؤولية بما يدلون به حتى أن في بعض الأحيان من غير الضروري التصريح تجاه قضايا معينة وخاصة عندما تكون هذه القضية محور بحث وتفاوض بين الأطراف السياسية لحين أن يتم التوصل إلى حل معين تجاه هذه القضية".

ومن جهة أخرى اعتبر أستاذ العلوم السياسية عبد الجبار احمد أن اللغة السياسية ذات الطابع التخويني،السائدة بين الأطراف تعود إلى أزمة الثقة بين هذه الأطراف السياسية نفسها، وتحدث الأستاذ في العلوم السياسية في اتصال أجرته المدى قائلاً "إن المواطن لا يعلم بحقيقة ما يجري داخل الاجتماعات بين القادة السياسيين وبالتالي هو يتماهى مع التصريحات".

وأضاف عبد الجبار أن "العراق من أكثر البلدان في العالم امتيازا بكثرة تصاريح السياسيين على كافة الأصعدة (التشريعية،القضائية، والتنفيذية) وبالتالي لا بد من تحديد وسائل لضبط هذه التصريحات"، وتابع قائلا "إن الضمير الذاتي للسياسي هو ذلك الدافع الأساسي والذي يجب أن يضعه نصب عينيه عند إدلائه بالتصريح، مبديا المصلحة العليا للبلد على المصالح الشخصية الضيقة"، وتابع: "إننا بحاجة إلى تنشيط دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال،كما أن الممكن أن تخصص بعض الصحف أعمدة في صفحاتها تختص برصد هكذا تصريحات وكشف أسبابها ودوافع المدلين بها".

وفي سؤال عن أهداف هكذا تصريحات أجاب "غالبا ما يلجأ السياسيون من خلال هكذا تصريحات الى تحشيد الشارع والمواطنين بما يتناسب مع مصالحهم وأجنداتهم السياسية".

يذكر ان رئيس الجمهورية جلال طالباني اصدر بيانا الخميس الماضي طالب فيه الأطراف السياسية بتوفير أجواء أكثر صفاءً والامتناع عن كل ما من شأنه أن يعكر الأجواء ويزيد من نسبة التوتر.

النزاهة البرلمانية: الجوار يتجسس على هواتفنا

وزارة الاتصالات تستبعد شراء أجهزة تنصت المكالمات

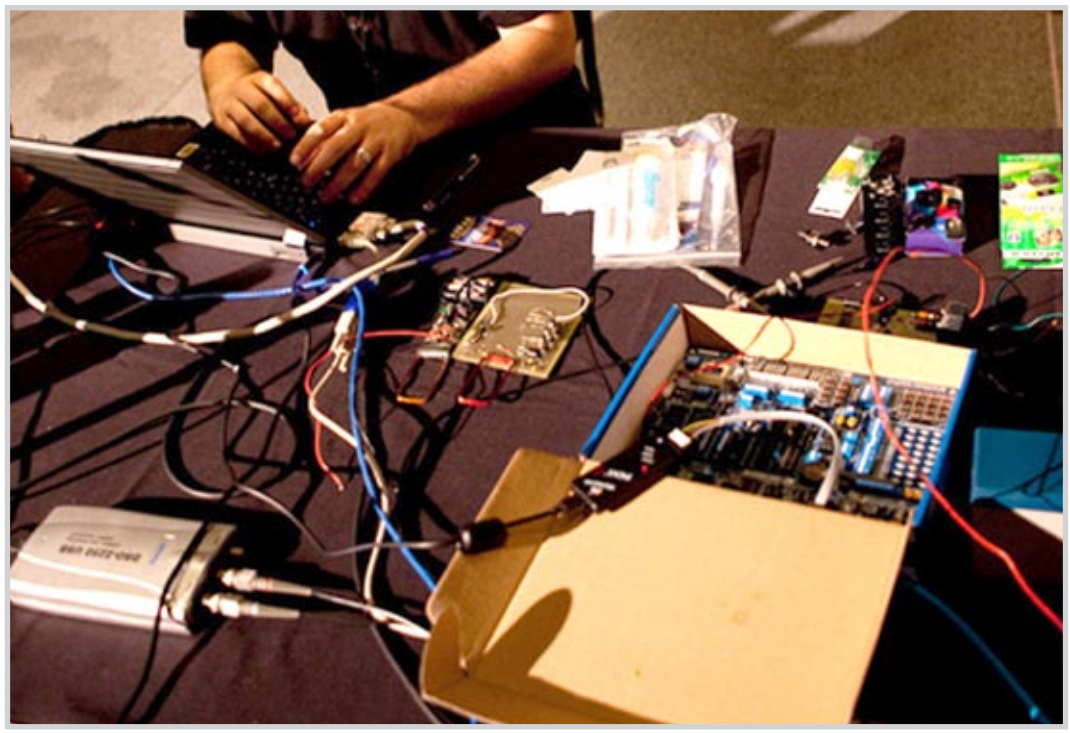

بغداد / سماح صابر

استبعدت وزارة الاتصالات، شراء أجهزة تنصت على المكالمات المحلية والدولية، مشيرة إلى أنها بصدد الاستعانة بالكيبلات الارضية في اتصالاتها الخارجية، فيما أكدت أن ربط العراق بهذه الكيبلات من شأنه ابعاد التنصت على اتصالات مواطنيه من قبل الدول الأخرى.

جاء ذلك في وقت، جدد فيه النائب عن الائتلاف الوطني، وعضو لجنة النزاهة تأكيده أن المكالمات في العراق يجري التنصت عليها من قبل دول الجوار.

وقال عمار الشبلي في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "إن الاشتراكات التي تحصل بين المكالمات، هي دليل على وجود تنصت لدول الجوار على مكالمتنا الداخلية، والعراق يسعى لإنهاء هذه المشكلة"، إلا انه قال "من حق اي دولة ان تنصب اجهزة رقابة على الدول الأخرى اذا كانت علاقاتها مع الغير سيئة فتتنصت عليها ولكن على الدولة الثانية اتخاذ كامل الاحتياطات لمعالجة الأمر"، لافتا إلى أن التنصت على الدولة وعلى مكالمات سكانها محرم ولا يجوز نهائيا.

هذه التصريحات تناقض ما قاله المتحدث الرسمي باسم وزارة الاتصالات بان الوزارة استطاعت السيطرة على الهواتف ولم يعد ممكنا التنصت عليها.

سمير علي حسون أضاف في حديث سابق لـ"المدى": في السابق كانت المكالمات تدخل وتخرج من داخل والى خارج البلاد بدون أن تمر على جهاز حكومي أو مؤسسة حكومية. موضحا انه كان بإمكان أية جهة أو دولة أن تتجسس على المكالمات.

وفي صعيد متصل، قال وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي في تصريحات صحفية إنه "لا يوجد لدينا أية معلومات بشأن توريد الولايات المتحدة أجهزة تنصت على الاتصالات، كما لا ننوي شراء هذه الأجهزة"، مشيرا إلى أن "الوزارة لديها القدرة على التنصت على الهاتف الأرضي، ولا تقوم بهذا العمل إلا بقرار من المحكمة بهدف التنصت على الإرهابيين".

واكد علاوي أن "أجهزة التنصت على الهواتف الخلوية موجودة في دول العالم وبأسعار ليست عالية، موضحا أن "شراء هذه الأجهزة من قبل اي وزارة عراقية ومن ضمنها الوزارات الامنية لا يتطلب موافقة وزارة الاتصالات لإنها ليست المسؤولة عن الترددات بالفضاء".

وأشار علاوي إلى أن "التنصت على المكالمات الدولية يحتاج الى اجهزة معينة ضمن تكاليف عالية جدا تفوق قدرة الوزارة التي ليس لها لديها نية لشرائها"، لافتا الى أن "الوزارة بصدد الاتجاه للكيبل الارضي في مكالماته الخارجية لان التنصت على العراقيين سيكون اصعب من المكالمات عبر الفضاء".

وكانت وزارة الاتصالات اكدت في الـ٢٨ من تموز الماضي، أن الاتصالات الخارجية تتم مراقبتها من قبل الكثير من الجهات الدولية، وعلى السياسيين الحذر من إطالة الحديث فيه"، مشيرة الى إمكانية فرض حماية على تنقل المعلومات عبر الانترنيت داخل العراق في حال استخدام الهوستنك.

وكانت صحيفة الواشنطن بوست ذكرت في تقرير لها مطلع الشهر الحالي ونشرته "المدى" "أن الولايات المتحدة تخطط لتزويد العراق بمنظومة تنصت لغرض التنصت على الاتصالات والرسائل الخلوية، من اجل المساعدة في مقاتلة المنظمات الإجرامية و المتمردين"، هذه المنظومة سوف تسمح للمسؤولين العراقيين بمراقبة وخزن الاتصالات الصوتية ونقل البيانات والرسائل وسيتم نصبها بالاتفاق مع شركات الاتصال الخلوي الثلاثة العاملة حاليا في العراق. المنظومة، التي تتمكن من استهداف ٥٠٠٠ جهاز على الأقل.

وبحسب الصحيفة فأن المنظومة مصممة بشكل يسمح بتوسيعها لتغطي منظومات خطوط الهواتف الأرضية واتصالات الموبايل الدولية.

و يقول العميد جيفري بيوكانن، الناطق باسم القوات الاميركية في العراق، بان تقنية المنظومة ستكون مشابهة للتقنية المستخدمة من قبل وكالات فرض القانون و الوكالات الفيدرالية في الولايات المتحدة. و يضيف "أن قوانين المراقبة المشددة تتطلب من أجهزة فرض القانون الحصول على موافقة مسبقة قبل مراقبة المحادثات الخاصة". و سيقوم متعاقد اميركي بشراء ونصب وإدامة أجهزة المنظومة بالإضافة إلى تدريب العراقيين على تشغيلها. محطات المراقبة سيكون موقعها في مركز استخباري في بغداد وسيتم دعمها بخدمات حواسيب في دائرة التحريات الوطنية التابعة لوزارة الداخلية.

بالمقابل قال يقول انتوني كردزمان، الخبير في مركز الدراسات الستراتيجية والدولية، "لازال هناك تهديد في العراق، وفي الوقت الذي ينسحب فيه الاميركان وتنخفض نسبة أعمال التمرد فهناك هيكل للجريمة المنظمة يفرض نفسه. واذا لم تقم الولايات المتحدة بتزويد العراق بهذه المنظومة فانه سيقوم بشرائها من مكان آخر. أنها تقنية فريدة في الولايات المتحدة".

قامت الولايات المتحدة بنصب منظومة مماثلة في أفغانستان قبل ثلاث سنوات لمساعدة إدارة المخدرات في تحرياتها عن الإرهابيين المتورطين في تجارة المخدرات.

يقول ميشيل براون، مدير عمليات في (دي إي أي) "هذه المنظومة ليست مصممة تحديدا لكشف الفساد فقط، و إنما لكل ما يتعلق بالفساد من أموال و مخدرات و أسلحة ومسؤولين فاسدين".

منظومة الحصر العراقية سوف تشمل احدث قدرات التعقب، و ستكون قادرة على إدامة قاعدة بيانات "قائمة شاملة من الأهداف و علاقاتها". كما ستكون لها القدرة على تحديد مواقع الأشخاص الذين يقعون تحت المراقبة، و هناك جهاز إنذار يستغرق اقل من عشر دقائق في حالة وقوع هدفين أو أكثر ضمن مسافة محددة عن بعضهما.

الصدريون يحذرون من تفتت "الوطني"

"كفاءات" تهدد بالانسحاب من "القانون" للتهميش

بغداد / المدى

في وقت أعلنت كتلة كفاءات عزمها الانسحاب من ائتلاف دولة القانون حال استمرار تهميشها، جدد التيار الصدري اتهامه للائتلاف المالكي بالهيمنة على القرارات المهمة وأبعاده الأطراف الأخرى، محذرا من تفتت التحالف حال قيام الكتل الصغيرة في التحالف الانسحاب منه.

النائب عن تيار الأحرار رياض الزيدي قال "إن التهديد بالانسحاب أمر طبيعي حال وجود تهميش لكتلة كفاءات داخل التحالف الوطني"، موضحا "حال شعورها بالتهميش ستكون في حرج كبير أمام جمهورها وبالتالي عليها عمل أي شيء للخروج من هذا الحرج". الا انه اشار في تصريح خص به "المدى" أمس "المرحلة القادمة مهمة جدا ستوزع فيها الاستحقاقات بما تم الاتفاق عليه وبالتالي ليس من مصلحة اي كتلة الانسحاب من دولة القانون"، مستدلا بـ"التقاطعات التي تحصل بين الصدريين من جهة وائتلاف المالكي من جهة أخرى"، الا أن هذه الاختلافات في الرأي لم تدع إلى الانسحاب لان المصلحة العامة للتحالف الوطني تقضي بالاستمرار سوية وعدم خسارة أي عضو فيها.

وشدد الزيدي على أن التصويت على المفوضية العليا للانتخابات كان بمثابة ناقوس الخطر على التحالف، ووجهة إنذار لائتلاف دولة القانون حتى لا ينفرد بقراراته بعيدا عن المكونات الأخرى في التحالف والتي تعد الحجر الأساس له.

وحذر القيادي الصدري، من استمرار التهميش لان الكتل المنضوية ضمن التحالف الوطني ستبحث عن البدائل وبالتالي سينتهي عمر الوطني ويتفتت، مؤكدا ضرورة عدم وصول حال التحالف إلى صورة تشبه حصان طروادة، وبعد تشكيله للحكومة ينفرد القيادات بالقرار والابتعاد عن بقية المكونات.

وهددت كتلة كفاءات المنضوية في قائمة دولة القانون،الجمعة، بالانسحاب من الأخيرة بسبب تجاوزها على قوانين التعيين في مؤسسات الدولة و قيامها بتوزيع درجات وظيفية بصورة غير قانونية على الكتل السياسية.

ونقلت وكالة كردستان للانباء عن حيدر الياسري قوله: "كتلة كفاءات أبلغت قائمة ائتلاف دولة القانون أنها ستنسحب في حال أستمر توزيع الدرجات الوظيفية بشكل غير قانوني على الكتل السياسية مثل التيار الصدري والمجلس الأعلى وتيار الإصلاح لترضيتها وكسب بعض المواقف السياسية.".

وأضاف أن "قياديين بارزين في دولة القانون قاموا بتوزيع درجات وظيفية على الكتل السياسية التي يتألف منها التحالف الوطني لكسب مواقفها السياسية".

وتابع أن "كتلة الكفاءات ستعلن رسميا انسحابها من دولة القانون في حال أستمر تهميشها واتخاذ قرارات مهمة من دون اخذ رأيها أو الاستماع إليها".

وأجريت الانتخابات العراقية التي ٧ آذار الماضي، أظهرت تقدم القائمة العراقية بزعامة أياد علاوي بـ ٩١ مقعدا، تلتها قائمة ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي بـ٨٩ مقعدا، وقائمة الائتلاف الوطني العراقي بـ٧٠ مقعدا، وقائمة التحالف الكردستاني بـ ٤٣ مقعدا. وتم الإعلان عن التحالف الوطني الذي ضم ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني ١٥٩ صوتاً في مجلس النواب الذي استطاع تشكيل الحكومة الحالية برئاسة زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي.

يذكر أن المشهد السياسي شهد حراكا في التحالفات في الآونة الأخيرة، فبعد يومين من انسحاب النائب زهير الاعرجي عن القائمة العراقية، وتهديد كتلة الشباب داخلها بالانسحاب حال استمرار التهميش، انضم إلى ائتلاف علاوي تحالف الوسط بشقيه جبهة التوافق وائتلاف وحدة العراق والذين كانا ينظران إلى أنفسهم بأنهم حلفاء للمالكي، إذ اعلنو مؤتمرا صحفي قبل تشكيل الحكومة، تأيدهما للمالكي رئيسا للوزراء.

كما يشتكي الائتلاف الوطني من تصرفات دولة القانون، والتي يصفها الصدريون خصوصا بالدكتاتورية، لانها عملت على إقصاء باقي مكونات التحالف الوطني من المناصب العسكرية والخاصة.

القضاء العراقي: ١٦٤ محكمة بمختلف الاختصاصات في البلاد

بغداد / المدى

أعلنت السلطة القضائية في العراق، أن مجموع المحاكم في البلاد يبلغ ١٦٤ محكمة متخصصة بمختلف القضايا، مشيرة إلى أن تلك المحاكم موزعة بين الاستئناف والأحداث والجنايات والعمل وتنظيم التجارة والكمركية والبداءة والأحوال الشخصية والجنح والتحقيق.

وقالت الإدارة العامة للسلطة القضائية في كتاب أصدرته، بشأن نشاط السلطة خلال العام ٢٠١٠، إن مجموع عدد المحاكم في العراق يبلغ ١٦٤ محكمة"، مبينة أنها "تضم ٣٢ محكمة استئناف بصفتها الأصلية والتميزية و١٦ محكمة أحداث، و١٧ محكمة جنايات".

وأضافت السلطة القضائية أن "المحاكم في العراق تضم أيضا محاكم العمل وعددها ١٥، ومحاكم تنظيم التجارة وعددها ١٦ ، وثلاث محاكم كمركية، و١٦ محكمة بداءة"، موضحة أنها تضم أيضا "حاكم الأحوال الشخصية وتبلغ ١٦ محكمة، و محاكم الجنح وعددها ١٦، و محاكم التحقيق وعددها ١٧".

يشار إلى أن السلطة القضائية في العراق تتكون من مجلس القضاء الأعلى، والمحكمة العليا ومحكمة النقض، وجهاز الادعاء العام، وهيئة الأشراف القضائي، والمحاكم الاتحادية الأخرى التي ينظمها القانون.

وفي العراق ثلاث سلطات هي التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لما جاء في نص المادة (٤٧) من الدستور التي تنص على أن (تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات)، وتمارس هذه السلطات أعمالها باستقلالية تامة عن السلطات الأخرى وعلى وفق ما مرسوم لها في الدستور.

وتتميز السلطة القضائية في العراق باستقلاليتها التامة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية بعد أن تم فصلها عن وزارة العدل، والتي تعتبر جزءاً من السلطة التنفيذية، وذلك على وفق ما جاء بأمر سلطة الائتلاف المنحلة رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٣ الذي أعاد تشكيل مجلس القضاء في العراق، الذي كان قائم قبل أن يتم إلغاؤه بموجب المادة ٦٩ من قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩ المعدل.